ONCA/0004

E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1997/19
2 June 1997
ORIGINAL : ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
23 JUL 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الإستشارية إلى وزارة المالية والإقتصاد الوطني المنامة- دولة البحرين

خلال الفترة
١٨(أيار/مايو) - ١٩٩٧/٥/٢٨

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقليمي
للحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الاقليمي ، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

97-0379

المحتويات

الصفحة

١- تقديم عن المهمة ١

٢- مدة المهمة ١

٣- تنفيذ المهمة ٢

أ- تقرير الحسابات القومية لعام ١٩٩٦ . . . . . ٢

ب - تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بدولة البحرين ٨

ج- تجربة جدول المدخلات والمخرجات ٢٢

د- تقدير الإستثمارات وفق القطاعات الإقتصادية ٢٣

هـ- برامج الحاسب الآلي المستخدمة ومدى إمكانية تطويرها ٢٤

و - إحتياجات الإدارات والأقسام ذات العلاقة ٢٥

ز- جداول العرض والإستخدام ٢٧

٤- البرنامج المستقبلي لقسم الحسابات القومية ٢٩

٥- ملاحظات وتوصيات ختامية ٣١

٦- أسماء السادة الذين إلتقى بهم المستشار الإقليمي خلال المهمة ٣٥

١- تقديم عن المهمة :

تمت المهمة بناءا على دعوة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني بدولة البحرين وموافقة الأمين التنفيذي للاسكوا .

٢- مدة المهمة :

تمت المهمة لمدة ١١ يوم خلال فترة من ١٨/٥ - ١٩٩٧/٥/٢٨ .

٣- الغرض من المهمة : تحدد الغرض من المهمة كما جاء في كتاب الدعوة وكما تحدد في البرنامج الذي أعدته ادارة التخطيط الاقتصادي (قسم الحسابات القومية) . ويمكن تلخيص الغرض من المهمة على النحو التالي :

أ - مراجعة تقرير الحسابات القومية لعام ١٩٩٦ بهدف التعرف على أوجه النقص والقصور ووسائل التغلب عليها بهدف زيادة الدقة والشمول واستعدادا لتطبيق نظام ١٩٩٣ .

ب- اعداد برنامج للبدأ في تطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ١٩٩٣ وتوفير الاحتياجات الاحصائية اللازمة لذلك .

ج- تقييم ما تم انجازه من تجربة اعداد جدول المدخلات والمخرجات في ضوء المتاح من البيانات وطرق معالجة هوامش الربح والنقل في جداول المدخلات والمخرجات .

د-ابداء الرأي في منهجية واسلوب تقدير قيمة الاستثمارات (المحلية والأجنبية) على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

هـ- مراجعة برنامتج الحاسب الآلي المستخدم حاليا ودراسة مدى امكانية تطويره ليناسب تطبيق نظام ١٩٩٣ .

و- التعرف على احتياجات الادارات والأقسام ذات العلاقة بموضوع الحسابات القومية ومدى امكانية توفير متطلباتها واحتياجاتها التحليلية .

ز- ابداء الرأي في مدى امكانية اعداد جداول العرض والاستخدام مع تحديد البيانات اللازمة لتركيب هذا الجدول وتصميم النماذج المكتبية اللازمة لتحليل البيانات وتجميعها لتركيب الجدول .

٣- تنفيذ المهمة :

بدأت المهمة بلقاء الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة - مدير ادراة التخطيط الاقتصادي وبحضور كل من :

- السيد/ عبدالرحمن المطوع	رئيس قسم الحسابات القومية
- السيد/ علي الخياط	قسم الحسابات القومية
- الآنسة/ بدرية المناعي	قسم الحسابات القومية

حيث تم مناقشة الغرض من المهمة والتوجهات الأساسية السابق الاشارة اليها بخصوص هذه المهمة .

ولتنفيذ المهمة عقدت عدة لقاءات مع رئيس قسم الحسابات القومية والزملاء العاملين بالقسم كما عقد لقاءا آخر مع بعض السادة العاملين في بعض الادارات والأقسام الأخرى بالوزارة (البحوث ، التخطيط الاستراتيجي ، المساهمات) .

وقد تم تنفيذ المهمة على النحو التالي :

أ - تقرير الحسابات القومية ١٩٩٦ :

تم الاطلاع على هذا التقرير كما عقدت عدة جلسات مع رئيس قسم الحسابات القومية والزملاء العاملين بالقسم لمناقشة بعض الموضوعات واستيضاح البعض الآخر . وقد شملت المناقشة كافة أوجه النشاط الاقتصادي والقطاعات التنظيمية سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار المثبتة . كما تم التركيز على المصادر الاحصائية التى يعتمد عليها القسم وكذلك المنهجية والتعاريف والمفاهيم المستخدمة في اعداد التقديرات وعرضها كما تركزت الدراسة والمناقشة على موضوع الشمول أي شمول التقديرات لكافة الوحدات التنظيمية العاملة في الدولة .

وقد أسفرت دراسة هذا التقرير عن عدد من الملاحظات ألخصها فيما يلي :

١- هناك عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة التى تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي يتم الحصول على بياناتها عن طريق الحصر الشامل هذا اضافة الى بيانات الادارة العامة (الحكومة) والكهرباء والمياه ٠٠٠الخ . ولكن هناك الى جانب ذلك باقي المنشآت الصناعية وكذلك المنشآت العاملة في مجال الخدمات يتم الحصول على بياناتها عن طريق العينة ولكن لا يستخدم المنهج العلمي في اختيار هذه العينة اذا عادة تؤخذ أو تعتبر المنشآت المستجيبة هي بمثابة العينة وذلك لعدم تجاوب بعض المؤسسات في القطاع الخاص في الرد على الاستبيانات المرسلة اليها ، الأمر الذي نتج عنه استخدام الكثير من النسب والمعدلات التى يصعب الحكم على دقتها . ولذلك يقترح فيما يتعلق بقطاع الصناعة التنسيق مع الجهاز المركزى للاحصاء للحصول على اطار كامل عن قطاع الصناعة من واقع المسح الصناعي الذي أجراه الجهاز لعام ١٩٩٣ على أن يتم تحديثه والاستعانه بأحد خبراء العينات لاختيار عينه ممثلة وكذلك ضمان الدقة والشمول كما يمكن الاستفادة والاسترشاد بالنتائج التى أسفر عنها المسح الصناعي كما يمكن الطلب من الجهاز المركزي للاحصاء بتكرار هذا المسح على فترات دورية ولتكن كل خمس سنوات على أن تستخدم العينة فيما بين هذه السنوات .

٢- نتيجة لعدم توفر أطر احصائية حديثة للمنشآت والأنشطة الاقتصادية الصناعية لوحظ أن هناك بعض الأنشطة غير مشمولة في التقديرات ومن أمثلة ذلك : صياغة الذهب والمجوهرات ، صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية ، صناعة تجديد الاطارات ، صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس ، وكذلك المنشآت العاملة في مجال عمليات اعادة التدوير Recycling ، ومكاتب السمرة العقارية .
ولذلك فانه يقترح الرجوع الى اطار المنشآت المستمد من المسح الصناعي والاسترشاد به لتغطية الشمول حتى لا نفاجأ بأنشطة صناعية أخرى غير مشمولة حتى ولو كانت صغيرة .

٣- هناك وحدات أخرى غير صناعية غير مشمولة في التقديرات مثل صندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الادتماعية وكذلك بنك التنمية وبنك الاسكان ٠٠٠ الخ . ولذلك فان من الضرورى تضمين مثل هذه المنشآت في أنشطتها ضمن التقديرات لتحقيق الشمول .

٤- لم يتم تنفيذ أي مسح أو دراسة عن أنشطة التجارة في البحرين رغم أهمية هذا النشاط (سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة) في الاقتصاد البحريني وفي غيبة المعلومات عن هذا النشاط حتى عن اطار المنشآت العاملة في هذا المجال - يتم تقدير هوامش التجارة (الانتاج) بطرق غير مباشرة باستخدام نسب ومعدلات يصعب الدفاع عنها ثم يتم تقدير مستلزمات الانتاج كذلك كنسبة من

الانتاج وهكذا وذلك بالاعتماد على صافي الواردات والانتاج المحلي . ولكن هذا النهج أو الاسلوب المستخدم لا يخدم اطلاقا نظام ١٩٩٣ .

ولذلك فاني اقترح تنفيذ مسح لتغطية المنشآت العاملة في أنشطة التجارة وتحديد اطار واضح يمكن استخدامه فيما بعد لسحب عينة يتم تغطيتها سنويا على أن يتم تصميم الاستبيان الخاص بهذا المسح بما يوفر الاحتياجات الاحصائية اللازمة لتقديرات الحسابات القومية . وبدون تنفيذ مثل هذا المسح فان من الصعب توفير بيانات أو تقديرات تحظى بمستوى عال من الثقة والشمول ويمكن استخدامها في تخطيط التنمية أو متابعتها . ويمكن التنسيق مع وزارة التجارة في تحديد الاطار ومتابعته .

٥- هناك أيضا عدد من المنشآت العاملة ضمن قطاع الهيئات التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات غير مشمولة في هذا التقرير ومن ثم لم تتضمنها التقديرات اذ أن الأرقام الواردة في التقديرات تشمل فقط الهلال الأحمر وغرفة التجارة بينما النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية والنقابات وغيرها لم تدخل في الحسبان وهذا بالطبع يعتبر قصور في الشمول ولذلك يقترح ضرورة حصر هذه الوحدات وتضمينها في التقديرات .

٦- التقديرات الحالية تعتمد على الكثير من الطرق غير المباشرة التى تستخدم الكثير من النسب والمعدلات سواء لأنشطة التجارة أو أنشطة التشييد أو غيرها من المنشآت الصناعية أو الخدمات وذلك لا يخدم كثيرا تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، اذ أن هذا النظام يعتمد على بيانات تفصيلية كثيرة يصعب الحصول عليها عن طريق هذه النسب والمعدلات السابق الاشارة اليها .
اذ أن تطبيق هذا النظام يتطلب توفير قاعدة من البيانات الاحصائية الشاملة والتى لا يمكن توفيرها الا من خلال عدد من المسوح الاحصائية كما سبق أن أشير الى ذلك .

٧- النهج المستخدم حاليا بالنسبة للخدمات العقارية يمكن تحسينه عن طريق تصنيف الوحدات العقارية حسب نوع الوحدة والمنطقة ويمكن الاستعانة بالبيانات المتاحة لدى وزارة الكهرباء ولدى البلدية . اذ أن النهج الحالي يساوي بين المبنى القديم والحديث وكذلك بين الشقة والفيلا والمنزل العربي اذ أن الأسلوب الحالي يعتمد على العدد المطلق للوحدات المبنية .

٨- لا يدخل ضمن هذا التقرير ايضا بعض الأنشطة الخدمية مثل مكاتب جلب الخدم والعمالة الأجنبية والمسارح والفرق المسرحية . وهذا أيضا قصور في الشمول . كما يجب أخذ الرسوم الجمركية في الحسبان عند احتساب الناتج بسعر السوق .

٩- عند اعداد التقديرات بالأسعار المثبتة يقترح أن تكون الأوزان الترجيحية المستخدمة تعكس الصورة في سنة الأساس .

١٠- ومن حيث المنهجية المستخدمة فانه يجدر أن أشير هنا فيما يتعلق بقطاع البنوك والمؤسسات المالية أن الانتاج بالنسبة لهذه الوحدات (الوسطاء الماليين) يتمثل في نوعين من الانتاج . يتمثل النوع الأول في الايرادات التى تحصل عليها هذه الوحدات مقابل خدمات مالية فعلية أما النوع الثاني من الانتاج فهو يتمثل فيما يطلق عليه بالخدمات المصرفية المحتسبة وتحتسب من واقع المعادلة التالية :

الخدمات المصرفية المحتسبة = دخول الملكية المستحقة التحصيل (عدا دخول الملكية الناتجة عن استثمار الأموال المملوكة للبنك) مطروحا منه الفوائد المستحقة الدفع . أي أن الانتاج في البنوك يتكون من مجموع هذين البندين لذا فانه من الضروري تطبيق هذه المفاهيم عند اعداد التقديرات .

١١- ومن حيث المنهجية ايضا يجدر الاشارة الى أن الفوائد المدفوعة أو أقساط التأمين المدفوعة لا تعتبر ضمن مستلزمات الانتاج اذ أن الفوائد تعتبر ضمن دخول الملكية وتظهر في حساب الدخل الأولي بينما أقساط التأمين فتعتبر ضمن التحويلات الجارية وترد ضمن حساب التوزيع الثانوي للدخل . ولذا يجب مراعاة ذلك واستبعادها من التقديرات .

١٢- عند مراجعة الجزء الأول من التقرير وهو الخاص بالتعاريف والمفاهيم رؤى اعادة صياغة عدد من هذه التعاريف لتحقيق الدقة والايضاح ومن التعاريف التى تم تعديلها :

- سعر المشترى
- سعر المنتج
- الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتج
- الدخل القومي بسعر الشراء
- الانفاق الاستهلاكي الخاص
- التكوين الرأسمالي الثابت
- التغير في المخزون
- دخل الملكية
- التحويلات الجارية

- الدخل القومي المتاح
- السلع والخدمات غير المسوقة
- السلع والخدمات المسوقة

١٣- من مراجعة الجدول رقم (٤) لوحظ أن اجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية بلغ ٣٩١,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٦ بينما قدرت بالأسعار المثبتة بمبلغ ٨٢٤,٥ مليون دينار . ومن دراسة هذه الأرقام اتضح أن التغير في المخزون يقدر بالأسعار الجارية بمبلغ -٥٦,٣ مليون دينار وعندما تم اعداد الجدول بالأسعار المثبتة تحول التغير في المخزون من قيمة سالبة الى قيمة موجبة تقدر بحوالي ٤٢٣,٣ مليون دينار . ولما كان التغير في المخزون يحسب عن طريق المتمم الحسابي فان ذلك يتطلب اعادة النظر في التقديرات بالأسعار المثبتة بالنسبة للانفاق الاستهلاكي النهائي أو الصادرات والواردات وذلك لاعادة تصويب الأرقام .

١٤- عند اعداد أو تصنيف الانتاج أو القيمة المضافة أو الاستثمارات حسب القطاع يجب ملاحظة:

أ- قطاع الادارة العامة يقصد به قطاع الحكومة .
ب- القطاع العام ويشمل الوحدات المملوكة للدولة (للحكومة) أو تساهم الحكومة فيها بما يزيد عن ٥٠٪ من رأس المال سواء كان الشريك أو الشركاء الآخرين أفراد أو حكومات أجنبية .
ج- القطاع الخاص ويشمل الوحدات المملوكة بالكامل لأفراد أو يساهم فيها الأفراد بما يزيد عن ٥٠٪ من رأس المال . لذا يجب مراعاة ذلك عند تحليل نتائج القيمة المضافة المتولدة في كل قطاع أو الاستثمارات وخلافه .

١٥- من تحليل النتائج لعام ١٩٩٦ على سبيل المثال تبين أن :
١- الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والحكومة يمثل حوالي ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي [((٤٩٤,٤ + ٤٢٧,٨) مقسوما على (٢٠١٥,٨ = ٤٥,٧٪)) و ذلك يعني أن معدل الادخار الاجمالي في دولة البحرين يعادل حوالي ٥٤,٣٪ من الناتج المحلي وهذا امر من الصعب قبوله في مثل اقتصاد دولة البحرين وخاصة اذا ما قارنا مثل هذه المعلومات بدول الخليج الاخرى المجاورة حيث تشير النتائج الى ان الانفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي في الكويت مثلا في اعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ يمثل نسبة ٧٩٪ ، ٧٥٪ ، ٧٧٪ على التوالي من الناتج المحلي . كما اتراوحت النسبة المماثلة

في الدول الخليجية الاخرى خلال عام ١٩٩٦ بين ٧٠٪ في المملكة العربية السعودية و ٦٥,٥٪ في دولة الامارات العربية المتحدة و٦٣٪ في دولة قطر. وهذا يعني ان الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي مقدر بأقل من قيمته . وقد أجريت تجربة لتقدير قيمة الانفاق الاستهلاكي من واقع نتائج مسح نفقات و دخل الاسر ١٩٩٥/٩٤ الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء وقد كانت النتائج كمايلي :

	بحريني	غير بحريني	جملة
عدد الاسر (يوليو ١٩٩٥)	٥٥١٩٣	٤٤٦٦٨	
متوسط الانفاق السنوي	١١٦٢٩,٣ دينار	٨٢٦٢,٥ دينار	
جملة الانفاق	٦٤١٥٢٤,٨	٣٦٩٠٦٩,٣	١٠١٠٥٩٤,١ ألف دينار
وبطرح انفاق غير المقيمين			٩٤٧٠٠ ألف دينار
الانفاق العائلي (ألف دينار)			٩١٥٨٩٤,١

وهذا الرقم يقارب من ضعف الرقم الوارد في التقرير عن الانفاق الخاص (٤٩٤,٤) فأذا اضفنا الانفاق العائلي (٩١٥,٩) الى الانفاق الحكومي (٤٢٧,٨) نحصل على جملة الانفاق الاستهلاكي ويقدر بحوالي ١٣٤٣,٧ مليون دينار وهو يعادل نسبة ٦٦,٧٪ من الناتج المحلي وهي نسبة اقرب الى المنطق من الوضع الحالي مع العلم انه يجب ان يضاف الى ذلك انفاق الهيئات التي لا تهدف الى الربح .

٢- من استقراء النتائج ايضا نرى ان بند التكوين الرأسمالي الخاص من المحتمل ان يكون مقدرا بأكبر من قيمته فعلى سبيل المثال نلاحظ ان الفائض في انشطة التجارة والفنادق والمطاعم ويقدر بحوالي بحوالي ١٠٤,٢ مليون دينار وفي نفس الوقت يقدر التكوين الرأسمألي لنفس القطاع بحوالي ١٠٤,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٦ أي ان حوالي ٥٠٪ من الفيمة المضافة و١٠٠٪ من الفائض يذهب الى الى التكوين الرأسمالي الثابت وفي عام ١٩٩٥ يقدر الفائض في نفس الانشطة بمبلغ ٩٨ مليون دينار بينما يقدر التكوين الرأسمالي بمبلغ ١٠٢,٣ مليون دينار وذلك راجع الى أسلوب التقدير المستخدم لتقدير التكوين الرأسمالي وخاصة بالنسبة للقطاعات غير المتوفر عنها

بيانات مثل أنشطة التجارة والتشييد والخدمات وتلك هي الأنشطة التى سبق وأن أشرت الى أهمية تنفيذ مسوح احصائية للحصول على معلومات فعلية عنها لأن هذه الأنشطة تعتبر مجهولة بالنسبة للحسابات القومية .

٣- عند تصنيف الواردات حسب نوع الاستخدام يتسنى ألا يقوم القسم باستخدام نسب ومعدلات تخص سنوات سابقة وانما يجب اعادة تصنيف كل سنة على حدة للتعرف على طبيعة كل بند مستورد وما اذا كان يعتبر تكوين رأسمالي أم لا .

ب - تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والبرنامج التنفيذي لذلك :

تهدف الوزارة الي تطوير الحسابات القومية وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لخدمة الاحتياجات التخطيطية والتحليلية ولاعداد برنامج تنفيذي لتطبيق النظام فانه يجدر الاشارة الى أن اعداد مثل هذه البرنامج يتوقف على :

١ - الاحتياجات التحليلية لأجهزة التخطيط والتنمية في دولة البحرين .
٢ - الامكانيات الاحصائية المتاحة والتى يمكن توفيرها مستقبلا .
٣ - التأهيل الجيد للمجموعة العاملة في قسم الحسابات القومية من خلال الدورات التدريبية المكثفة والتطبيقية .

وفي ضوء الاحتياجات التحليلية التى تبلورت في الاجتماع الذي عقد مع بعض المسئولين عن تخطيط التنمية بالوزارة وفي ضوء الوضع الاحصائي الحالي والبرنامج المقترح لتطويره والذي بدون تنفيذه لا يمكن تحقيق أي تقدم أو تطوير في الحسابات القومية .

وفي ضوء الوضع الحالي بالنسبة للحسابات القومية في البحرين الذي لم يتعدى حساب الانتاج وهي الخطوة الأولى في الحسابات القومية .

في ضوء كل ذلك يمكن اقتراح برنامج تنفيذي لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بدولة البحرين أسوة بما بدأ فعلا في معظم دول المنطقة والعالم .

ويجدر هنا أن أشير الى أن البدأ في تطبيق النظام الجديد لا يعني التوقف فورا عن سلسلة التقديرات الحالية – يعد تحسينها من حيث الشمول والمفاهيم كما سبق أن أشرت الى ذلك – اذ لا بد وأن يتم العمل في الاثنين جنبا الى جنب وذلك لأن النظام الجديد سوف يترتب عليه تغيير في التقديرات الى جانب تغيير في أسلوب العرض كما أن هذا التنفيذ سيتم بالتدريج ولذلك فلا بد من الاستمرار حتى تستقر التقديرات الجديدة ، وتستكمل قطاعيا وحسابيا ثم تتوقف التقديرات الحالية . وقد يستغرق ذلك فترة تطول أو تقصر حسب امكانيات الوزارة ورغبتها في توفير المتطلبات الاحصائية اللازمة لتطبيق النظام .

ويمكن أن يتم تنفيذ البرنامج المقترح على ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى :
ويمكن أن تستغرق هذه المرحلة ستة شهور وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ مايلي :

أ – تنفيذ دورة تدريبية مكثفة للعاملين بقسم الحسابات القومية ويمكن أن يشارك معهم بعض المعنيين من الأقسام الأخرى بالوزارة ومؤسسة نقد البحرين على أن تعني هذه الدورة بالجانب التطبيقي الى جانب التوضيح النظري لأسس ومفاهيم النظام . ويمكن أن تستغرق هذه الدورة اسبوعين .

ب – البدأ في دراسة القطاعات الأكثر ثراء ا من الناحية الاحصائية مثل قطاع الادارة العامة (الحكومة) والقطاع المالي والشركات الكبيرة المتوفر بياناتها في القطاعات الأخرى .

جـ – تطبيق التقسيمات القطاعية (القطاعات التنظيمية) والنشاطية (ISIC REV.3) الموصى بها في النظام .

د – استعراض كافة ايرادات ومصروفات الحكومة واعداد دليل يربط بينها وبين البنود المطابقة لها في نظام الحسابات القومية لتسهيل عملية التنفيذ آليا (باستخدام الكمبيوتر) وكذلك الحال بالنسبة للقطاع المالي والمشروعات غير المالية الأخرى وكذلك اعداد أوراق العمل اللازمة Work sheet .

هـ – يمكـن خلال هذه المرحلة اقتراح الحسابات التالية للبدأ في تنفيذ النظام في المرحلة الأولى :

حساب الانتاج
حساب توليد الدخل
حساب تخصيص الدخل الأولى
حساب التوزيع الثانوي للدخل
حساب اعادة توزيع الدخل العيني
حساب استخدامات الدخل المتاح
حساب استخدامات الدخل المتاح المعدل
حساب رأس المال

(مرفق نموذج تخطيطي لهذه الحسابات)

وتنتهي هذه المرحلة بتقرير يوضح المشاكل والصعوبات والاقترحات لعلاج هذه المشكلات وكذلك البرنامج الاحصائي المقترح واللازم لتنفيذ المرحلة الثانية من النظام وكذلك تحسين مستوى الحسابات التى تمت في المرحلة الأولى .

ويمكن خلال هذه المرحلة (المرحلة الأولى) اعادة النظر في الاستبيانات المستخدمة لجمع البيانات لتطويرها بما يخدم توفير احتياجات النظام .

المرحلة الثانية :

حيث من المقترح أن يتم في هذه المرحلة تنفيذ برنامج التطوير الاحصائي اللازم لأغراض النظام والذي يتضمن تنفيذ مسح لأنشطة التجارة (جملة وتجزئة) ومسح لنشاط التشييد والبناء وكذلك الأنشطة الخدمية الأخرى وكذلك الاستعانة بأحد خبراء العينات لاختيار عينة ممثلة من اطار المسح الصناعي لتمثيل قطاع الصناعة بمستوى جيد من الدقة والشمول . كما أن ذلك يستدعي أيضا التنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة التجارة وغرفة التجارة لاعداد الأطر الاحصائية وتحديثها ومن ثم تحقيق الشمول ثم يتم مراجعة الاستبيانات المستخدمة في جمع البيانات لاعادة تصميمها بما يخدم أغراض النظام .

وعلى ضوء ما يتحقق من هذا البرنامج يمكن اقتراح تطبيق الجزء المتبقى من حسابات التراكم والميزانيات وتشمل :

الحساب المالي
حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
حساب اعادة التقييم
الميزانيات الافتتاحية والختامية

كما يتم خلال هذه المرحلة أيضا (واذا ما تم تنفيذ البرنامج الاحصائي) اعداد حساب العرض والاستخدام والبدأ في اعداد جدول المدخلات والمخرجات والحسابات الاقتصادية المتكاملة .
وتطول هذه المدة أو تقصر حسب المدة التى تنفذ فيها الوزارة برنامج التطوير الاحصائي وتنفيذ المسوحات السابق الاشارة اليها .

المرحلة الثالثة :

ويمكن أن تتم في هذه المرحلة اعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM بالاضافة الى ما يمكن اختياره من الحسابات التابعة مثل الحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة .

تنفيذ البرنامج :

ولا شك أنه من خلال التعاون والتنسيق بين الاسكوا ووزارة المالية يمكن تنفيذ هذ البرنامج وفيه تعمل الوزارة على تنفيذ :

أ - التطوير الاحصائي المطلوب وتنفيذ المسوح الاحصائية السابق تحديدها .
ب - تنفيذ الخطوات والمراحل التى يتم الاتفاق عليها مع المستشار الاقليمي للاسكوا .

وسوف تقوم الاسكوا بمقتضى هذا البرنامج بتقديم الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب المطلوبة وذلك في شكل برنامج زيارات يتم الاتفاق عليه وينفذ بناءا على طلب من الوزارة .

وسوف يتم تطبيق التوصيات التى تبناها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في كافة المجالات وخاصة :

- التقسيم القطاعي .
- التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالانتاج والقيمة المضافة وتوزيع الدخول والتكوين الرأسمالي ... الخ .
- المنهجية ووسائل التقدير .
- أسس التقييم .
- طرق العرض .

كما سوف تساعد الاسكوا في اعداد الأدلة اللازمة للربط بين الحسابات الحكومية أو الحسابات المالية ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ .

وكذلك المعاونة في استخدام البرامج الجاهزة (عندما تستكمل) في تطبيق النظام والتدريب عليه .

وفيما يلي نورد النموذج المختصر للحسابات التي من المقترح تركيبها في المرحلة الأولى والثانية والتى توضح المجاميع الاقتصادية والمحاسبية التي توفرها هذه الحسابات لخدمة الأغراض التخطيطية أو التحليلية ويجدر هنا أن نشير الى أن هذه الحسابات المقترحة يتم تركيبها لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ثم يتم تجميعها للوصول الى الاقتصاد القومي ويقسم نظام الحسبات القومية القطاعات التنظيمية الى :

- قطاع المشروعات غير المالية .
- قطاع المشروعات المالية .
- قطاع الادارة العامة (الحكومة) .
- القطاع العائلي .
- قطاع الهيئات التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .
- قطاع العالم الخارجي .

ويمكن اعادة تقسيم هذه القطاعات الى قطاعات فرعية حسب الاحتياجات والامكانيات .

النموذج المختصر للحسابـات

أ - المرحلة الأولى

الحسابات الجارية

حـ / الانتـاج

الموارد | الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الانتاج	P1		الاستهلاك الوسيط	P2
				الضرائب ناقصا الاعانات على المنتجات	D21-D31
				القيمة المضافة (اجمالي)	B1G
				الاهلاك	K1
				القيمة المضافة (صافي)	B1N

حـ / توليد الدخل

الموارد | الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	القيمة المضافة (اجمالي)	B1 G		تعويضات العاملين	D1
	القيمة المضافة (صافي)	B1 N		الضرائب على الانتاج والواردات	D2
				ناقصا الاعانات	D3
				فائض العمليات (اجمالي)	B2 G
				فائض العمليات (صافي)	B2 N
				الدخل المختلط (اجمالي)	B3 G
				الدخل المختلط (صافي)	B3 N

حـ / تخصيص الدخل الأولي

الموارد **الاستخدامات**

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	فائض العمليات/ الدخل المختلط (اجمالي)	B2 / B3 G		دخول الملكية المدفوعة	D4
	فائض العمليات / الدخل المختلط (صافي)	B2 / B3 N		الفوائد	D41
	تعويضات العاملين	D1		الأنصبة	D42
	الضرائب علي الانتاج والواردات	D2		الريع	D45
	ناقصا الاعانات	D3		الدخل الأولي / القومي (اجمالي)	B5 G
	دخول الملكية المحصلة	D4		الدخل الأولي / القومي (صافي)	B5 N
	الفوائد	D41			
	الأنصبة	D42			
	الريع	D45			

حـ / التوزيع الثانوي للدخل

الموارد

القيمة	البيان	الكود
	الدخل الأولي / القومي (اجمالي)	B5 G
	الدخل الأولي / القومي (صافي)	B5 N
	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	D5
	المساهمات الاجتماعية	D61
	المزايا الاجتماعية	D62
	تحويلات جارية أخرى	D7
	• صافي أقساط التأمين ضد الحوادث	D71
	• المطالبات عن التأمين ضد الحوادث	D72
	• التحويلات الجارية فيما بين الوحدات الحكومية	D73
	• التعاون الدولي	D74
	•تحويلات جارية متنوعة	D75

الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود
	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	D5
	المساهمات الاجتماعية	D61
	المزايا الاجتماعية	D62
	تحويلات جارية أخرى	D7
	•صافي أقساط التامين ضد الحوادث	D71
	•المطالبات عن التأمين ضد الحوادث	D72
	•التحويلات الجارية فيما بين الوحدات الحكومية	D73
	•التعاون الدولي	D74
	تحويلات جارية متنوعة	D75
	الدخل المتاح (اجمالي)	B6G
	الدخل المتاح (صافي)	B6N

حـ / اعادة توزيع توزيع الدخل العيني

الموارد

القيمة	البيان	الكود
	الدخل المتاح (اجمالي)	B6G
	الدخل المتاح (صافي)	B6N
	تحويلات اجتماعية عينية	D63

الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود
	تحويلات اجتماعية عينية	D63
	الدخل المتاح المعدل (اجمالي)	B7G
	الدخل المتاح المعدل (صافي)	B7N

حـ / استخدامات الدخل المتاح

الموارد | الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الدخل المتاح (اجمالي)	B6G		الانفاق الاستهلاكي النهائي	P3
	الدخل المتاح (صافي)	B6N		٠الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	P31
	التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	D8		٠الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	P32
				التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	D8
				الادخار (اجمالي)	B8G
				الادخار (صافي)	B8N

حـ / استخدامات الدخل المتاح المعدل

الموارد | الاستخدامات

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الدخل المتاح المعدل (اجمالي)	B7G		الانفاق الاستهلاكي النهائي الفعلي	P4
	الدخل المتاح المعدل (صافي)	B7N		٠الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	P41
	تعديل التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	D8		٠الانفاق الجماعي (الحكومي)	P42
				التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	D8
				الادخار (اجمالي)	B8G
				الادخار (صافي)	B8N

حـ / رأس المال

التغير في الالتزامات وصافي الثروة

القيمة	البيان	الكود
	الادخار (صافي)	B8N
	التحويلات الرأسمالية المستحقة التحصيل	D9
	اهلاك رأس المال الثابت	K1
	التغير في صافي الثروة بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية	B10.1

التغير في الأصول

القيمة	البيان	الكود
	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	P51
	التغير في المخزون	P52
	التحويلات الرأسمالية مستحقة الدفع	D9
	الاستحواز ناقصا التصرف في الأشياء الثمينة	P53
	الاستحواز ناقصا التصرف في الأصول غير المالية غير المنتجة	K2
	صافي الاقراض/الاقتراض +	B9

ب - المرحلة الثانية

الحساب المالي

التغير في الالتزامات وصافي الثروة **التغير في الأصول**

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	صافي الاقراض/الاقتراض	B9		صافي الاستحواز من الأصول المالية	F
	صافي المتحقق من الالتزامات المالية	F		٠الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	F1
	٠النقود والودائع	F2		٠النقود والودائع	F2
	٠الأوراق المالية عدا الأسهم	F3		٠الأوراق المالية عدا الأسهم	F3
	٠القروض	F4		٠القروض	F4
	٠الأسهم وحصص المشاركات الأخرى	F5		٠الأسهم وحصص المشاركات الأخرى	F5
	٠الاحتياطيات الفنية للتأمين	F6		٠الاحتياطيت الفنية للتأمين	F6
	٠حسابات أخرى مستحقة الدفع / التحصيل	F7		٠حسابات أخرى مستحقة التحصيل / الدفع	F7

حـ / التغيرات الأخرى في حجم الأصول

التغير في الالتزامات (الخصوم) وصافي القيمة | التغير في الأصول

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الالتزامات المالية	AF		الأصول غير المالية	AN
				٠ أصول منتجة	AN1
	٠ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة	AF1		٠أصول غير منتجة ملموسة غير ملموسة	AN2 AN21 AN22
	٠العملات والودائع	AF2		الأصول المالية	AF
	٠الأوراق المالية عدا الأسهم	AF3		٠ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة	AF1
	٠القروض	AF4		٠العملات والودائع	AF2
	٠الأسهم والحصص	AF5		٠الأوراق المالية عدا الأسهم	AF3
	٠احتياطيات التأمين الفنية	AF6		٠القروض	AF4
	٠حسابات أخرى برسم القبض أو الدفع	AF7		٠الأسهم والحصص	AF5
	التغير في صافي القيمة التي تعزى الي تغيرات في حجم الأصول	B10.2		٠احتياطيات التأمين الفنية	AF6
				٠حسابات أخرى برسم القبض أو الدفع	AF7

حـ / اعادة التقييم

التغير في الالتزامات (الخصوم) وصافي الثروة

القيمة	البيان	الكود
	أرباح (-) خسائر (+) الحيازة الاسمية	K11
	الالتزامات المالية	AF
	٠ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة	AF1
	٠العملات والودائع	AF2
	٠الأوراق المالية عدا الأسهم	AF3
	٠القروض	AF4
	٠الأسهم والحصص	AF5
	٠احتياطيات التأمين الفنية	AF6
	٠حسابات أخرى برسم القبض أو الدفع	AF7
	التغير في صافي القيمة نتيجة أرباح وخسائر الحيازة الاسمية	B10.3

التغير في الأصول

القيمة	البيان	الكود
	أرباح (+) وخسائر (-) الحيازة الاسمية	K11
	الأصول غير المالية	AN
	٠الأصول المنتجة	AN1
	٠الأصول غير المنتجة	AN2
	الأصول المالية	AF
	٠ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة	AF1
	٠العملات والودائع	AF2
	٠الأوراق المالية عدا الأسهم	AF3
	٠القروض	AF4
	٠الأسهم وحصص المشاركات	AF5
	٠احتياطيات التأمين الفنية	AF6
	٠حسابات أخرى مستحقة الدفع / التحصيل	AF7

الميزانية (الافتتاحية والختامية)

الالتزامات (الخصوم) وصافي الثروة **الأصول**

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الالتزامات المالية	AF		الأصول غير المالية	AN
				٠المنتجة	AN1
				٠غير المنتجة	AN2
	صافي القيمة	B90		الأصول المالية	AF

جـ - تجربة جدول المدخلات والمخرجات :

تم الاطلاع علي التجربة الأولية لاعداد جدول المدخلات والمخرجات من البيانات المتاحة ولاشك أن التجربة خطوة جيدة الي الأمام في سبيل تطوير الحسابات القومية وجهد مشكور في ظل هذا القصور الحاد من البيانات الاحصائية وفي مجال بناء هذا الجدول اعتمد على طريقة أو منهج استيفاء الأعمدة وهذا المنهج يقوم على تبيان أو تحديد احتياجات الصناعة من منتجات الصناعات الأخرى وبمعنى آخر منهج تحليل هيكل المستلزمات (مستلزمات الانتاج) لبناء مصفوفة الطلب الوسيط (١٦ × ١٦) وقد تم اعداع الجدول في ظل واطار الحسابات القومية ومن ثم ارتبط بتصنيفاتها ومجاميعها الأساسية .

ومن استقراء الأرقام الواردة في الجدول نورد فيما يلي بعض الملاحظات :

• هناك خلايا فارغة في الجدول ومن المفترض أن يكون بها أرقام كما في عمود الانفاق الاستهلاكي الخاص (٨×٢٠) أي الصف (٨) والعمود رقم (٢٠) .

• عمود المخزون يمثل نقطة ضعف في الجدول اذ أنه يحسب بطريقة البواقي ولكن توزيعاته على الأنشطة المنتجة أدى الي وجود بيانات في خلايا ليس من المفترض أن يكون بها بيانات كما هو الحال في الخلية (١٢×٢٤) والخلية (١٣×٢٤) وكذلك الخلية (١٦×٢٤) .

ولذلك يقترح اعادة النظر في توزيع أو تصنيف التغير في المخزون كما يمكن اعداد عمود خاص بالفروق الاحصائية Statistical Error ، وكذلك يقترح مراجعة تصنيف العمود رقم (٢٠) الخاص بالانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص مع ملاحظة أن الرقم الاجمالي يعتمد في تصنيفه على نسب مأخوذة من مسح نفقات ودخل الأسر ولكن باستخدام الرقم الخاص بالحسابات القومية وقد تحدثنا عن هذا الرقم من قبل من حيث احتمال أن يكون مقدر بأقل من قيمته . ويجب أن نلاحظ أن هذا العمود ليس المقصود به فقط الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي فقط وانما يشمل الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف الي الربح وتخدم العائلات أيضا .

يقترح أن يستخدم تصنيف الأنشطة الاقتصادية الموصي به في نظام الحسابات القومية (ISIC Rev . 3) عند تحديد الأنشطة الاقتصادية . كما يقترح أيضا مراجعة عملية توزيع الواردات والصادرات على الأنشطة أو الصناعات (الأعمدة) المنتجة لها وذلك بهدف ضبط عمود المخزون .

يقترح تكرار التجربة ولكن بعد التركيز في توفير قاعدة جيدة من البيانات وخاصة تفصيلات مستلزمات الانتاج على مستوى البند أو نوع المستلزم كما يجدر هنا أن نشير الي أن العيوب السابق ذكرها في أسلوب العينة وكذلك استخدام الطرق غير المباشرة في تقدير الكثير من المتغيرات في الأنشطة الصناعية أو التجارية وكذلك الخدمات تحول أيضا دون الوصول الي جدول مدخلات ومخرجات جيد ، كما يعرض الجدول الي كثير من العيوب السابق ذكرها وايجاد بعض التشوهات المشار اليها في خلايا الجدول . ولذلك فان أي تطوير في مجال الحسابات القومية يؤدي الي تطوير في اعداد جداول المدخلات والمخرجات وتحسين نوعيتها وكما سبق الاشارة فانها واردة ضمن المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ نظام الحسابات القومية حيث يتم في هذه المرحلة تنفيذ قدر كبير من التطوير الاحصائي الذي يسمح بالحصول على معلومات مباشرة والاستغناء عن الكثير من النسب والمعدلات التي استخدمت في التجربة الحالية .

د- تقدير الاستثمارات وفق القطاعات الاقتصادية:

يتم في الوقت الحالي تقدير الاستثمارات (التكوين الرأسمالي) عن طريق تصنيف صافي الواردات والإنتاج المحلي وذلك بطريقة إجمالية حسب نوع الاستخدام ثم احتساب التكوين الرأسمالي لبعض الأنشطة المتوفرة وبالطرح يحصل على المتبقي وهو يماثل الأنشطة غير المتوفر عنها بيانات. وذلك لعدم توفر بيانات لجميع الأنشطة الاقتصادية والنهج المتبع حالياً في تحليل التكوينات الرأسمالية (الاستثمار) حسب القطاعات الاقتصادية يقوم على أساس أن الاستثمارات التي تقوم على وحدات الإدارة العامة تعتبر استثمارات حكومية وماعدا ذلك تعتبر استثمارات خاصة مع العلم أن هناك قطاع عام أي مشروعات إنتاجية مملوكة بالكامل أو بنسبة اكثر من ٥٠٪ للحكومة كما أن هناك مشروعات حكومية بالكامل مثل الكهرباء والمياه مملوكة للحكومة ولكن فصلت عن قطاع الإدارة الحكومية نظراً لطبيعتها الإنتاجية ولأغراض الحسابات القومية فقط ولذلك فان التصنيف الحالي إلى قطاع حكومي وقطاع خاص أمر غير دقيق ويجب إعادة النظر فيه . ووفق توصيات الأمم المتحدة يقدم نظام الحسابات القومية عدة معايير للتصنيف القطاعي حيث يعتمد على قاعدة الملكية والإدارة في تحديد التصنيف القطاعي فإذا زادت ملكية الحكومة في رأس المالية عن ٥٠٪ فان ذلك يعني أن لها حق الادارة وبالتالي تصنف هذه الوحدة قطاع عام والعكس إذا زاد ملكية القطاع الخاص عن ٥٠٪ فان الإدارة تكون للقطاع الخاص وتصنف المنشاة قطاع خاص وإذا زادت ملكية الأجانب في

المشروع عن ٥٠٪ فان المشروع يعتبر مشروع قطاع خاص أجنبي وهكذا. وبذلك يتضح أن هناك شئ من التعميم في هذا التصنيف ولكن من المعروف أن ذلك لا يعكس تماما وبالضبط قيمة الاستثمارات الحكومية أو الخاصة أو المحلية والأجنبية. وللحصول على مثل هذه المعلومات ذات الأهمية الكبيرة والتمييز بين الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية فان من الضروري اللجوء إلى المصدر الأساسي ا وهو المنشات الاقتصادية ذاتها من خلال الاستبيان الذي يتم استخدامه للحصول على بيانات الحسابات القومية وهناك جدول رقم (٥) الذي يوضح التكوينات الرأسمالية حسب نوع الأصل الرأسمالي ومن ثم يمكن تصنيف هذا الاستثمار حسب القطاع التابع له المنشاة والنشاط الاقتصادي لها أيضاً ويمكن عند تعديل الاستبيان إضافة بند عن راس المال المدفوع ونسبة وجنسية المالكين وقد يأخذ ذلك الشكل التالي:

راس المال المدفوع دينار بحريني

نسبة وحصص المشاركين: حكومة ٪ خاص ٪ خاص أجنبي ٪

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد بدقة الاستثمارات الحكومية والاستثمارات بالنسبة للقطاع الخاص سواء كان محلي أو أجنبي وتعتبر مشاركات الحكومات الأجنبية بمثابة " خاص أجنبي ". وذلك هو المنهج المفضل لحساب الاستثمارات والذي يخدم تطبيق نظام ١٩٩٣ وجداول المدخلات والمخرجات كما يجيب على الكثير من التساؤلات بهذا الشان.

هـ- برامج الحاسب الآلي ومدى إمكانية تطويرها:

اطلع المستشار على برنامج الحاسب الآلي المستخدم حاليا في قسم الحسابات القومية وكما نعلم أن ما يتم حاليا هو حساب الإنتاج ولذلك فان البرنامج الجاهز حاليا يفي بالغرض الحالي في قياس الإنتاج والناتج. ولكن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ نظاما متكاملا يحوي العديد من الحسابات المتكاملة وجداول العرض والإستخدام إلى جانب جدول المدخلات والمخرجات ولذلك فان البرنامج الحالي لا يمكنه الوفاء باحتياجات النظام الجديد كما أن الأمر قد يحتاج إلى أحد الخبراء في التجهيز الآلي للتعرف على مدى إمكانية تطوير البرنامج الحالي للوفاء بمتطلبات النظام الجديد.

ويجدر هنا أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تقوم حاليا بإعداد برنامج جاهز يستخدم في التطبيقات العملية للنظام ولكن هذا البرنامج مازال في مرحلة التجهيز ولم يتكامل في صورته النهائية ولكن هناك الصورة الأولى أو التجربة الأولية للبرنامج ويمكن الاستعانة بها في تطبيق النظام عندما

يبدأ قسم الحسابات القومية في تطبيق البرنامج المقترح في هذا التقرير وسوف توفره الاسكوا عند البدء في تنفيذ البرنامج لأنه يتطلب بعض التدريبات والشرح في استخدامه.

و- احتياجات الإدارة والاقسام ذات العلاقة بالحسابات القومية:

وللتعرف على احتياجات الأقسام والإدارات الأخرى بوزارة المالية وما يمكن تقديمه من الحسابات القومية في مراحل تطويرها المختلفة وفق البرنامج السابق الإشارة إليه. ولهذا الغرض عقد اجتماع حضرة كل من السادة:-

حميد القلاعي	خبير قسم التخطيط
خليفة البنعلي	قسم البحوث والمعلومات
عبدالحميد عبدالغفار	قسم التخطيط
عبدالرحمن المطوع	رئيس قسم الحسابات القومية
علي الخياط	قسم الحسابات القومية
بدرية المناعي	قسم الحسابات القومية
قطب عبداللطيف سالم	الاسكوا
الدكتور جعفر الصائغ	رئيس قسم التخطيط القطاعي

حيث تم في هذا الاجتماع استعراض المشكلات التي تواجه إدارة التخطيط في مجال استخدام الحسابات القومية وقد تركزت المشكلات في :

أ. القصور في الشمول.

ب. مشكلات خاصة باختلاف في بعض المفاهيم بين الجهات المختلفة.

ت. النقص في البيانات.

وفي هذا الإطار أشير إلى أن برنامج تطوير الحسابات القومية يقوم أساسا على عدة معايير أو أهداف رئيسية:

أ. تطبيق المفاهيم والأسس والتصنيف والمناهج والحسابات الموصي بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ حيث يعتبر هو المرجع الرئيس لذلك.

تضمن هذا التقرير في سياق البرنامج المقترح لتطوير الحسابات القومية أساسا لتطوير الإحصاءات وتوفير البيانات اللازمة لتركيب النظام وقد تضمن ذلك عددا من المسموح والدراسات الإحصائية التي

بدونها لا يمكن تطوير الحسابات القومية التي تمثل الركيزة الأساسية لأي نموذج تخطيطي لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جـ- وفى ضوء البرنامج المقترح تم استعراض البيانات التى يمكن توفيرها بعد تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (شريطة أن تتوفر المطالب الاحصائية اللازمة لذلك والسابق الاشارة اليها) والتى تخدم أغراض النموذج التخطيطي ولعل من أهمها :

- الانتاج
- القيمة المضافة (إجمالي/صافي)
- الأجور
- الضرائب
- الاعانات
- الرسوم الجمركية
- الفائض (اجمالي/صافي)
- الاهلاك
- الاستهلاك الوسيط
- دخول الملكية المحصلة والمدفوعة
- فوائد
- أرباح (أنصبة موزعة)
- ريع
- الدخل الأولى على مستوي القطاع تم الدخل القومي
- المساهمات والمزايا الاجتماعية
- التحويلات الجارية المدفوعة والمحصلة
- الدخل المتاح
- الدخل المتاح المعدل
- التحويلات العينية
- الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
- الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة
- الانفاق الاستهلاكي للهيئات التي لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات
- الادخار
- التكوين الرأسمالي الثابت

- التغير فى المخزون
- التغيرات فى الاصول والالتزامات المالية
- أية تغيرات أخرى فى الاصول
- االافتتاحية الانتاجية والختامية

ملحوظـــة :

كل هذه المعلومات يمكن توفيرها على مستوى القطاع والنشاط الاقتصادي ولكن من المهم أن نشير الى أن توفير هذه المعلومات أو البيانات مرهون بتنفيذ برنامج التطوير الإحصائي السابق الإشارة اليه ٠

ز - جداول العرض والاستخدام

تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة المبدأ فى إعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات حيث تخدم جداول العرض والاستخدام الأغراض التحليلية والإحصائية فهى تقدم نموذجا لتدفقات السلع والخدمات من مصادرها المختلفة تم استخدامات هذه التدفقات ٠ ويعتبر حساب السلع والخدمات الأساس الذي تستخدمة موازين العرض والاستخدام ٠ وكما سبق أن أشرنا فإن جداول العرض والاستخدام يمكن البدأ فى إعدادها فى المرحلة الثانية من برنامج العمل الخاص بتنفيذ النظام (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣)

ولذلك يعد بصفة أولية حساب السلع والخدمات (وهو ما أطلق عليه الحساب صفر) ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي :

القيمة	البيان	الكود	القيمة	البيان	الكود
	الاستهلاك الوسيط	P2		المنتجات	P1
	الانفاق الاستهلاكي النهائي/	P3/P4		الواردات من السلع	P7
	الانفاق الاستهلاكي الحقيقي			والخدمات	
	التكوين الرأسمالي الاجمالي	P5		الضرائب على المنتجات	D21
	التكوين الرأسمالي الثابت	P5		ناقصاً: الإعانات على	D31
	الإجمالي			المنتجات	
	التغير فى المخزون	P52			
	الاستحواز ناقصا التصرف	P53			
	فى الأشياء الثمينة				
	الصادرات من السلع والخدمات	P6			

وعلى ضوء النتائج التى يتم الحصول عليها فى المرحلة الأولي من البرنامج المقترح سابقاً يتم تصميم جدول العرض والاستخدام على ضوء النموذج المشار اليه فى الجدول ١/١٥ ، ٢/١٥ فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ١٩٩٣ ٠ وكذلك تصميم جدول المدخلات والمخرجات وأيضاً الحسابات الاقتصادية المتكاملة فى ضوء التفصيلات والاحصاءات المتاحة والاحتياجات التحليلية المطلوبة وكذلك معالجة هوامش النقل والتجاره ضمن هذه الجداول : إذا أنه كما نعلم تبنى نظام الحسابات القومية ذ٩٩٣ ثلاثة نماذج من الأسعار لتقييم المنتجات والقيمة المضافة وهذه الاسعار هي :-

أ- **سعر المشترى** : وهو المبلغ الذي يدفعة المشترى مطروحاً منه ضريبة القيمة المضافة المستقطعة أو أية ضريبة أخرى مماثلة مستقطعة لتسلم وحدة من سلعة أو خدمة ما فى المكان والزمان اللذين يريدها المشترى ويشتمل سعر المشترى على آية تكاليف نقل يدفعها المشترى بصورة مستقلة لتسلم البضاعة فى المكان والزمان اللذين يريدها ٠

ب-**سعر المنتج** : هو المبلغ الذي يتلقاه لقاء وحدة من السلع والخدمات التى تنتجها كمخرجات مخصوما منه ضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب مستقطعة أخرى تعد بها فاتورة للمشترى ولاتشمل أية تكاليف نقل تعد بها فاتورة مستقلة ٠

جـ - **السعر الأساسي**: هو المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشترى لقاء وحدة من السلع والخدمات التى ينتجها مخصوماً منه أية ضريبة تدفع ومضافاً اليه أية إعانه تقبض على تلك الوحدة نتيجة لانتاجها أو بيعها ويستثنى من ذلك أيضاً أية تكاليف نقل يعدبها المنتج فاتورة مستقلة ٠

وتمثل هوامش النقل والتجاره عنصرا أساسياً فى الانتقال من سعر الى آخر الى جانب أثر الضرائب ، وفيما يتعلق بهوامش النقل والتجارة التى هى تعتبر مخرجات لأنشطة النقل والتجارة يوصي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ أنه اذا قام المنتج بنقل السلعة او اتخذ ترتيبات نقلها دون تحمل المشترى أية تكاليف إضافية فأنه يتم دمج تكاليف النقل هذه فى السعر الأساسي ٠ وإذا قام المنتج بنفسة بنقل السلع فإن ذلك يمثل نشاط مساعدا وتدمج تكاليف نقل السلعة فى السعر الأساسي ولكنها لاتميز بوصفها تكاليف النقل أما اذا قام المنتج بدفع تكاليف نقل الى طرف ثالث لنقل هذه السلع فإن تكاليف النقل تظهر حينئذ بوصفها إحدى التكاليف الوسيطة للمنتج ، وبالمثل قد يقوم تجار الجملة أو المفرق بترتيب نقل السلع من المكان الذي يتسلمونها فيه الى المكان الذي يتسلمها فيه مشترى آخر - وكما هو الحال بالنسبة للمنتجين - فإنه تدمج هذه التكاليف فى هامش التجاره اذا لم تحمل تكاليف النقل هذه بصورة منفصلة على المشترى مرة أخرى وكما هى الحال بالنسبة للمنتجين قد تمثل هذه التكاليف نشاط مساعدا

وبالتالي فأنها تدخل هوامش التجارة ٠ وعندما تتخذ ترتيبات النقل بحيث بتعين على المشترى أن يدفع تكاليف النقل حتى وإن قام بعملية النقل المنتج أو تاجر الجملة ، أو تاجر المفرق فإنها تميز على حدة بوصفها هوامش نقل . وفى جدول العرض والاستخدام ترد مخرجات السلع بالأسعار الأساسية وتعطى مخرجات خدمات التجاره وخدمات النقل المرتبطة بهذه الأسعار الأساسية كل فى عمود هاو سطرها ٠ وتوزع هوامش التجارة والنقل توزيعاً إضافياً بحسب المنتجات وسيتم معالجة ذلك عند إعداد الجدول فى المرحلة الثانية من برنامج تنفيذ النظام كما سبق الاشاره الى ذلك ٠

٤ – البرنامج المستقبلي لقسم الحسابات القومية

وبصورة موجزة يمكن أن يتضمن عمل القسم في الفترة المستقبلية ما يلي :
العمل على توفير الأطر الاحصائية وتحديثها ومن أهم هذه الأطر :

٠ اطار الصناعة ويمكن الاتصال بالجهاز المركزي للاحصاء للحصول على اطار المسح الذي أجراه الجهاز في عام ١٩٩٣ على أن يتم تحديث الاطار من واقع بيانات السجل التجاري والغرفة التجارية ومن خلال هذا الاطار بعد تحديثه والنتائج التى وفرها المسح يمكن العمل على سحب عينة ممثلة تستخدم لجمع البيانات عن أنشطة الصناعة . وذلك يستدعى أيضا اعادة النظر في الاستبيان المستخدم لجمع البيانات ليفى بأغراض الحسابات القومية وما يطلب من بيانات أخرى مثل رأس المال المحلي والأجنبي والخاص والحكومي ٠٠٠٠ الخ . وكذلك التكوينات الرأسمالية .

٠ يفضل الاستعانة في جمع البيانات بعدد من الباحثين الميدانيين بمكافأة لجمع البيانات بدلا من النهج الحالي والمتمثل في ارسال الاستبيانات بالبريد وانتظار وصولها . ولا شك أن التكلفة المادية ستكون ضئيلة اذا ما قورنت بالنتائج المتحصلة .

٠ العمل على اعداد وتجهيز اطار عن أنشطة التجارة والخدمات والتشييد ويمكن الاستعانة بوزارة التجارة وغرفة التجارة والبلدية ووزارة الكهرباء للحصول على اطار عن المنشآت العاملة في هذه الأنشطة وأية معلومات أخرى متاحة عن هذه المنشآت .

٠ الطلب من السلطات العليا بالوزارة توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مثل هذا المسح ويمكن تقدير التكاليف بالاتصال بالجهاز المركزي للاحصاء .

• في حالة الموافقة على تنفيذ المسح يتم مراجعة الاستبيانات المستخدمة واعادة تصميمها بما يخدم أغراض الوزارة .

وفي حالة عدم الموافقة فان الأمر الممكن هو سحب عينة من الاطار السابق اعداده ولكن لا شك أن مستوى الدقة والتفضيل سيكون محدودا اذ أن اجراء مثل هذا المسح سيوفر قاعدة بيانات جيدة يمكن الاستعانة بها فيما بعد ويغنينا عن كافة النسب والمعدلات التخمينية المستخدمة حاليا بالنسبة لهذه الأنشطة .

• اعادة النظر في الاستبيان المستخدم للحصول على بيانات المؤسسات المالية التى تشمل البنوك وشركات التأمين والصرافة والبورصة ومكاتب السمسرة وكذلك الوحدات المصرفية الخارجية (بنوك الأقشور) والبنوك المتخصصة وكذلك مؤسسة نقد البحرين . على أن يخدم نموذج الاستبيان المستخدم تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، وأية معلومات أخرى تكون الوزارة في حاجة اليها .

• مراجعة التقرير الحالي لعام ١٩٩٦ ومحاولة تعديل ما يمكن من تعديلات وارجاء التعديلات التى تتطلب بيانات تفصيلية ليتم تنفيذها ضمن التحول الى نظام ١٩٩٣ الذي سيتضمن الكثير من التعديلات في المفاهيم وأسلوب العرض المحاسبي وذلك وفق البرنامج السابق اعداده ضمن هذا التقرير لتطبيق النظام حيث ستتضمن المرحلة الأولى كل هذه التغيرات اذا ما توفرت البيانات الاحصائية المناسبة .

• من الضروري الاستفادة من نتائج المسوح الاحصائية التى يعدها الجهاز المركزي للاحصاء ومنها على سبيل المثال مسح نفقات ودخل الأسر ١٩٩٥/٩٤ والمسح الصناعي لعام ١٩٩٣ .

• البدأ في تجهيز البيانات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج المعد لنظام عام ١٩٩٣ وفق نماذج الحسابات المعدة في هذا التقرير للمرحلة الأولى .

• تحديد الموعد المناسب لتنفيذ الدورة التدريبية المخططة في بداية المرحلة الأولى والبدأ في التطبيق العملي للحسابات وتحديد موعد الزيارة القادمة للمستشار الاقليمي للاسكوا في الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية .

٥ - ملاحظات وتوصيات ختامية

١- يبذل قسم الحسابات القومية جهودا كبيرة نظرا لظروف تواجده بعيدا عن الجهاز الاحصائي الامر الذي يجعله يقوم بتوفير بياناته واحتياجاته الاحصائية مباشرة من مصادرها الاحصائية ثم يقوم بتحليلها وتركيب الحسابات القومية منها وذلك يضع عبئا كبيرا على عاتق العاملين بالقسم من حيث توفير الاطر الاحصائية وتحديثها بصفة مستمرة .

٢- تحقيق اكبر قدر من الشمول حتى لا تسقط بعض الانشطة او المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني مهما كانت صغيرة.. ولتحقيق ذلك فانه:

(أ) لا بد من ايجاد نوع من التعاون المنظم بين قسم الحسابات القومية وبين الادارات الاخرى بالوزارة للاستفادة من قواعد البيانات المتاحة لديها بل ودراسة مدى امكانية تطويرها بما يخدم الحسابات القومية من حيث التفصيلات الاحصائية اللازمة والتي يمكن طلبها من المصادر وكذلك من الناحية الفنية حيث يمكن الربط بين قسم الحسابات القومية وقواعد البيانات هذه عن طريق شبكة داخلية تسهل العمل بالقسم.

(ب) تحقيق قدر من التعاون المنظم بين الحسابات القومية والجهاز المركزي للاحصاء للاستفادة مما لديه من بيانات وأطر احصائية حديثة كأطار المسح الصناعي وما وفره من بيانات بل ومن الممكن الاتفاق معه على برنامج مسوح احصائية ميدانية تتم لخدمة اغراض الحسابات القومية والاغراض الاحصائية الاخرى وبصفة خاصة تلك المسوح الشاملة والتي تجرى لاول مرة مثل مسح التجارة ، مسح التشييد والبناء ، مسح الخدمات . ومثل هذه المسوح يقترح المستشار اجراؤها لخدمة التطوير الاحصائي في دولة البحرين بصفة عامة ولخدمة اغراض الحسابات القومية بمفهومها الشامل بصفة خاصة ويجب ان يؤخذ ذلك في الحسبان عند تصميم الاستبيان الخاص بذلك .

(ج) تحقيق اكبر قدر من التنسيق مع وزارة التجارة وغرفة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء والبلدية والاجهزة الادارية الاخرى المعنية بالسجل التجاري او تصاريح العمل او تجديده ..الخ للمعاونة في تحديث الاطار الاحصائي وهناك فرصة لدراسة امكانية الربط بين اي من هذه التسجيلات الادارية واستيفاء البيانات الاحصائية المطلوبة.

(د) الاستعانة بأحد خبراء العينات لتصميم واختيار عينة ممثلة يمكن الاعتماد عليها والابتعاد بقدر الامكان عن استخدام المعدلات والنسب القائمة على دراسات قديمة او تغديرات شخصية من الصعب تحقيقها او الدفاع عنها.

(هـ) تدعيم القوى العاملة بالقسم وخاصة تلك المسئولة عن جمع البيانات واعطائها الفرصة وتحديد الوقت المناسب لجمع البيانات واصدار التقارير واعطائهم فرص التدريب والتأهيل محليا وخارجيا .

(و) هناك عدد محدود من الشركات او المشروعات الكبيرة التي تصل مساهمتها في الناتج المحلي الي نسبة كبيرة بالاضافة الى الادارة العامة هذه المشروعات لا شك لديها حسابات ختامية تفصيلية ومتوفرة ومن ثم يجب ان يركز القسم على ضرورة استيفائها وشمولها والحصول على القدر الكبير من التفصيلات التي تخدم تطبيق نظام ١٩٩٣.

٢- من الممكن ان يقوم قسم الحسابات القومية بإعداد تقديرات فصلية بالاستعانة بالبيانات المتاحة عن المشروعات الكبرى السابق الاشارة اليها اضافة الى الادارة الحكومية ولكن يجب ان يكون معلوما ان هذه التقديرات اولية لان هناك الكثير من البيانات او المعلومات المحاسبية التي تتغير عندما تسوى في نهاية العام بالنسبة لهذه المشروعات وبصفة خاصة تلك البيانات المتعلقة بالتغيير في المخزون ، التكوينات الرأسمالية ، الاعمال تحت التنفيذ ، عائد الاستثمارات المدفوع والمحصل حيث عادة يتم توزيع الارباح مرة واحدة بعد نهاية العام ، فوائد القروض او الودائع وتسديداتها .. الخ بمعنى اي انه من الممكن ان يصدر تقديرات عن الفصل الاول ثم الثاني والثالث ثم في نهاية العام يصدر تقرير شامل عن السنة بأكملها يتم فيها تحقيق هذه الامور والتسويات بأكملها بعد ان يتم اعتماد الحسابات الختامية عن السنة بأكملها لهذه المشروعات.

٣- الاعتماد على التقدير المباشر للكثير من البيانات بدلا من التقدير غير المباشر الذي يتم حاليا مثل قبل التكوينات الرأسمالية ، الانتاج الزراعي ، هوامش الربح والتجارة وخدمات النقل وتقدير مستلزمات الانتاج الخاص بكل منها . وكذلك االخدمات العقارية ..الخ ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال الاستبيانات المباشرة للحصول على بيانات فعلية وذلك كما اشرت من خلال أطر حديثة وعينات ممثلة ومسوح ميدانية دقيقة وشاملة تغطى كافة الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة مهما كانت صغيرة في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي.

٤- يمثل ميزان المدفوعات عنصرا هاما في تقديرات الحسابات القومية حيث يوفر كل المعلومات عن قطاع العالم الخارجي وقد تضمن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ربطا يكاد أن يكون كاملا بين الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس) الذي اعده صندوق النقد الدولي والذي تتبعه البنوك المركزية في العالم . ولذلك لا بد من تحقيق قدر كبير من التنسيق والتعاون بين قسم الحسابات القومية ومؤسسة نقد البحرين بشأن المفاهيم والاسس التي تستخدم لاعداد ميزان

المدفوعات وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الاقامة وتحويلات العاملين ودخول الاستثمارات المحولة من والى العالم الخارجي بالاضافة الى ايرادات ومدفوعات خدمات السياحة والسفر والتحويلات الجارية والرأسمالية الاخرى.

ويجدر هنا ان اشير الى ان نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وكذلك دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس) يوصي باعتبار بنوك الافشور والمؤسسات العاملة في المناطق الحرة على انها منشآت مقيمة ولا شك انه يترتب على ذلك امور كثيرة في معالجة الكثير من المعاملات والتيارات.

٥- لا شك ان القطاع المالي الذي يشمل مؤسسة نقد البحرين والبنوك الاخرى التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة اضافة الى شركات التأمين ومحلات الصرافة وكافة الوسطاء الماليون الآخرون . هذه المشروعات تمثل مصدرا خصبا للبيانات الاحصائية وخاصة في المجال المالي والادوات المالية الامر الذي يمكن استغلاله للحصول على كافة البيانات اللازمة لتطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بكامل حساباته الجارية والتراكمية والميزانيات ، الامر الذي يجعل هذا القطاع نموذجا جيدا لتطبيق النظام كما يساعد في البدأ في اعداد جداول التدفقات المالية لخدمة اغراض التخطيط والتنمية وهذه الجداول جزء متكامل في النظام ومن ثم يجب التنسيق مع مؤسسة النقد بصفتها مشرفة على البنوك واعداد ترتيب متكامل للحصول على البيانات المطلوبة ولا شك ان اعداد هذه الجداول سوف يخدم بالدرجة الاولى مؤسسة النقد بصفتها سلطة اشراف ورقابة على البنوك.

٦- صندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هيئتان ماليتان غير مشمولتان بالتقديرات حتى الان ولذلك من المطلوب تضمينها ضمن التقديرات في قطاع المؤسسات المالية ويتم احتساب الانتاج في هاتين المؤسستين بنفس المعادلة المستخدمة في شركات التأمين والجدير بالاشارة الى ان نظام ١٩٩٣ يقسم الاقتصاد القومي الى القطاعات الاقتصادية التالية:-

أ ـ قطاع المشروعات غير المالية.
ب ـ قطاع المشروعات المالية.
ج ـ قطاع الحكومة العامة (الادارة).
د ـ القطاع العائلي.
هـ ـ قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات.
و ـ قطاع العالم الخارجي.

وكل من هذه القطاعات الرئيسية يمكن تقسيمه الى قطاعات فرعية حسب الاحتياجات التحليلية كما انه اعتمد على (I SIC Rev 3) كدليل لتصنيف الانشطة الاقتصادية في هذه القطاعات التنظيمية.

٧- توفر الحسابات الختامية لقطاع الادارة العامة (الحكومة) يسمح كذلك بالبدأ في تطبيق نظام ١٩٩٣ (الحسابات الجارية) في المرحلة الاولى كما سبق الاشارة الى ذلك في صلب هذه التقرير.

٨- كما اوصي هنا ايضا بضرورة تضمين باقي الوحدات العاملة في قطاع الهيآت التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات لتحقيق الشمول وكذلك باقي الانشطة غير المشمولة السابق الاشارة اليها في هذا التقرير مثل صناعة المنتجات الجلدية ، صياغة الذهب والمجوهرات ومنتجات الكاوتشوك (الاطارات) .. الخ.

٩- بنك الاسكان وبنك التنمية من المشروعات ايضا غير المشمولة في التقديرات ولذلك نقترح تضمينها في التقديرات ضمن قطاع المشروعات المالية.

١٠- فيما يتعلق ببترول حقل ابوسعفه نلاحظ ان المملكة العربية السعودية تقوم بعملية الانتاج ثم تقدم حصة البحرين في الانتاج كميا وكذلك فاتورة التكاليف التي تشمل مستلزمات الانتاج وكذلك اجور العاملين في الانتاج .

ويقوم قسم الحسابات القومية حاليا باعتبار قيمة هذا الانتاج من البترول الخاص (حصة البحرين) ضمن الانتاج البحريني كما يعتبر قيمة الفاتورة الخاصة بالتكاليف كمستلزمات لهذا الانتاج . ولكن يجدر بنا هنا ان نشير الى ان هذه المستلزمات تشمل الاجور وهي تمثل نسبة لا يستهان بها من هذه التكاليف واذا احتسبت ضمن مستلزمات الانتاج فإن ذلك سوف يخل او يغير من المعاملات الفنية لهذا الانتاج وكذلك فان الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة فاتورة التكاليف التي اعتبرت مستلزمات انتاج ليس هو القيمة المضافة بمعناها التقليدي اذ ان الاجور جزء من القيمة المضافة ولذلك فإن هذا الفرق يمثل الفائض وليس القيمة المضافة ولذلك يقترح:-

١ - اما ان نعتبر فاتورة التكاليف بأكملها مستلزمات انتاج في شكل خدمات مقدمة من الغير (من قطاع العالم الخارجي) ، وتحسب ضمن الواردات ولكن ذلك ولا شك يؤثر على المعاملات الفنية لاستخراج البترول الخام من حقل ابوسعفه مقارنا بحقل البحرين عند اعداد جداول المدخلات والمخرجات.

٢- اما ان يتم فصل الاجور من فاتورة مستلزمات الانتاج ثم يعاد توزيع باقي المستلزمات بالاسترشاد بهيكل تكلفة الاستخراج من حقل البحرين وبالتالي يكون قد تم تحديد هيكل تكلفة كامل لانتاج حقا ابوسعفه (حصة البحرين) ولكن هذه المعالجة لا بد وان يتبعها ايضا اعتبارمستلزمات الانتاج على أنها واردات من العالم الخارجي والأجور على أنها أجور مدفوعة لغير مقيمين محولة الي العالم الخارجي .

السادة الذين التقيت بهم اثناء المهمة

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

١- السيد/زكريا احمد هجرس	الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية
٢- الشيخ/احمد محمد آل خليفه	مدير الادارة الاقتصادية
٣- السيد/عبدالرحمن المطوع	رئيس قسم الحسابات القومية
٤- السيد/حميـــــده القلاعي	خبير قسم التخطيط الاستراتيجي
٥- السيد/خليفه البنعلي	رئيس قسم البحوث والمعلومات
٦- السيد/محمود الكوهجـــي	مدير ادارة المساهمات
٧- السيد/عبدالحميد عبدالغفار	رئيس قسم التخطيط
٨- السيد/علـــــى الخيـــاط	قسم الحسابات القومية
٩- السيد/عبدالعزيز فخـــرو	قسم الحسابات القومية
١٠-الآنسه/بدريه المناعـــي	قسم الحسابات القومية
١١-السيد/حسن الحايكـــــي	قسم الحسابات القومية

UNESCWA LIBRARY
20017161